

## بيان صادر عن ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حول المادة 13 من الاتفاقية الشفافية والمشاركة العامة في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ورصد تنفيذها، هما مفتاح النجاح

يزدهر الفساد وينمو بوجود السرية، وحين لا تجري عرقته، من خلال وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة الحكومة والأنشطة التجارية. إن التصدي للفساد، يتطلب وجود المشاركة الجماهيرية، والالتزام بالشفافية، في جميع الجهود المبذولة من أجل مكافحة الفساد، وفي مجال الحاكمية أيضاً.

ويتم الاعتراف بذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)، ولاسيما في المادة 13 منها، والمتعلقة بمشاركة المجتمع المدني، والوصول إلى المعلومات، وكذلك في غيرها من الأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC). علاوة على ذلك، فإن المادة 19، وغيرها من الأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية، تنص على الحق في حرية التعبير، والوصول إلى المعلومات، التي تمتلكها الهيئات العامة، كما تدعو الدول، لتعمل، من تلقاء نفسها، على وضع المعلومات المتعلقة بالصالح العام في المجال العام، وعلى وضع الإجراءات اللازمة، لتمكين الوصول السهل، والسريع، والفعال، والعملية إلى تلك المعلومات.

علاوة على ذلك، وفي آلية مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي تم الشروع بها في تموز/يوليو 2010، فمن الضروري العمل على تطبيق تلك المبادئ، باعتبار ذلك أولوية، على إعادة التأكيد على التزاماتها بمقتضى المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والأحكام ذات الصلة، وعلى ممارسات الشفافية والمشاركة، بما يشمل ضمان كل مما يلي: وبحيث تتمكن منظمات المجتمع المدني، من خلالها، من تقديم مدخلاتها، كما يتم نشر جميع تقارير المراجعة على نحو كامل. كما يعني ذلك وجود آلية حيث مشاركة المجتمع المدني لا تعتبر مجرد إضافة اختيارية. وقد اعترفت آليات المراجعة الأقدم لمكافحة الفساد، والتي تم استخدامها من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومنظمة الولايات الأمريكية (OAS)، ومجلس أوروبا (غريكو- GRECO) (مجموعة الدول لمكافحة الفساد)، بأهمية هذه المبادئ.

ومن هنا، فإن الائتلاف يدعو مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى اعتماد قرار، خلال دورته الرابعة، في مراكش، المغرب، في تشرين أول/أكتوبر 2011:

- حيث الأطراف، باعتبار ذلك أولوية، على إعادة التأكيد على التزاماتها بمقتضى المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والأحكام ذات الصلة، وعلى ممارسات الشفافية والمشاركة، بما يشمل ضمان كل مما يلي:
  - ضمان كون القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات قائمة، في بلدانهم، ومعمول بها، من الناحية التطبيقية؛
  - ضمان نشر المعلومات حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على نطاق واسع، وإتاحة المعلومات، التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع، والمتعلقة بتدابير مكافحة الفساد التي تتخذها الحكومة، بما يشمل تلك المتعلقة بالجهود الرامية إلى إنفاذ الاتفاقية (الإحصاءات، والسوابق القضائية)؛ فضلاً عن تلك المعلومات المتعلقة بعمليات التوريد العامة، وإدارة الموازنة العامة، وغيرها من التدابير الأخرى؛
  - ضمان كون الجمهور قادر على المشاركة في جهود مكافحة الفساد، بما يتضمن تلك التي تتم من خلال المشاورات الحكومية، وإدخال البيانات المرتبطة بعمليات الرصد والمراقبة.
- اشتراط انطباق القواعد الإجرائية لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (COSP)، بما في ذلك، القاعدة 17، على مجموعة مراجعة التنفيذ (IRG)، وبما يتماشى مع رأي مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة، وبالتالي، التأكيد على مشاركة ممثلي المجتمع المدني، بصفة مراقب، في اجتماعات مجموعة مراقبة التنفيذ (IRG).
- اشتراط مشاركة ممثلي المجتمع المدني، بصفة مراقب، في الفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية، والمعني بمنع الفساد، ودعوة ذلك الفريق العامل إلى التماس آراء المجتمع المدني حول مؤشرات التنفيذ الناجح للفصل المتعلق بمنع الفساد والوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبما في ذلك المادتين 10 و 13.

- الاعتراف بفوائد زيارات البلدان، حيث تلقت فرق المراجعة من خلال هذه الزيارات، مع ممثلي المجتمع المدني، وغيرهم من أصحاب المصلحة، إلى جانب الاعتراف بفوائد نشر قائمة بالنقاط الحكومية المحورية وجدول مراجعة البلدان وردود هذه البلدان على قائمة التقييم الذاتية وتقارير المراجعة الكاملة، ودعوة الدول الأطراف إلى إدراج هذه العناصر ضمن عمليات المراجعة التي تقوم بها.
- اشتراط مشاركة المجتمع المدني، ونشر تقارير المراجعة الكاملة، خلال الدورة المقبلة من عملية المراجعة، والتي تمتد لفترة خمس سنوات.

تعتبر التدابير المذكورة أعلاه ضرورية، من أجل ضمان المصدقية العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومصداقية عملية مراجعتها، على حد سواء. ويشكل هذا نقطة البداية لجهود مكافحة الفساد الحقيقية.

22 أغسطس 2011